



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

A

المجلس

الدورة الأربعون بعد المائة

روما، 29 نوفمبر/تشرين الثاني – 3 ديسمبر/كانون الأول 2010

تقرير الدورة الخامسة والثلاثين بعد المائة للجنة المالية
روما، 25-29 أكتوبر/تشرين الأول 2010

الفقرات

7-1	المقدمة الوضع المالي
13-8	المعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات
15-14	الحسابات المراجعة – مجمع السلع والخدمات في منظمة الأغذية والزراعة 2009 المسائل المتعلقة بالميزانية
18-16	التقرير السنوي عن الحساب الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل وتحسين إدارة الحساب الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل
19	التقرير السنوي عن مصروفات تكاليف الدعم وعمليات الاسترداد
20	الاقتراحات لإعادة النظر في سياسة المنظمة الخاصة بتكاليف الدعم
24-21	التعديلات في برنامج العمل الناشئة عن زيادة الكفاءة والوفورات المحققة لمرة واحدة وتخطيط العمل
30-25	خطة العمل الفورية: الخطة المالية للفترة 2010-2011 والاحتياجات المالية المقدرة للفترة 2012-2013

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

الموارد البشرية

- 33-31 تطبيق استراتيجية المنظمة الخاصة بالموارد البشرية
إطار النظم الإدارية ونظم المعلومات
- 41-34 اقتراح لإنشاء مركز موحد للخدمات المشتركة
- 45-42 تقرير مرحلي عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
- 47-46 تقرير مرحلي عن اعتماد إطار لإدارة المخاطر في المنظمة
- 50-48 اختصاصات لجنة المبادئ الأخلاقية وتشكيلها
- 54-51 الخدمات اللغوية وخيارات التمويل
- 58-55 التقدم المحرز في برنامج الإقرار المالي

الإشراف

- 60-59 لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة - التقرير السنوي لعام 2009
المقدم إلى المدير العام
أساليب العمل المحسنة وكفاءة لجنة المالية
- 63-61 برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة المالية في الفترة 2010-2013
- 68-64 أساليب عمل لجنة المالية
البنود الدائمة
- 69 موعد ومكان انعقاد الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للجنة
- 79-70 أية مسائل أخرى

الملحق الأول

مشروع قرار لإدخال تعديلات على اللائحة المالية

الملحق الثاني

برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة المالية في الفترة 2010-2013

الملحق الثالث

وثائق المعلومات

تقرير الدورة الخامسة والثلاثين بعد المائة

للجنة المالية

25-29 أكتوبر/تشرين الأول 2010

المقدمة

- 1- عرضت اللجنة على المجلس التقرير التالي عن دورتها الخامسة والثلاثين بعد المائة.
- 2- وقد حضر الدورة، إلى جانب الرئيس السيد ياسر عبد الرحمن سرور، ممثلو الأعضاء التالية أسماؤهم:
- السيدة Sara Cowan (أستراليا)
 - سعادة السيد Li Zhengdong (الصين)
 - السيد Louis Charicauth (غابون)
 - السيد Shobhana K. Pattanayak (الهند)
 - سعادة السيد Javad Shakhs Tavakolian (جمهورية إيران الإسلامية)
 - السيد Claudio Miscia (إيطاليا)
 - سعادة السيد Jorge E. Chen Charpentier (المكسيك)
 - السيد Ronald Elkhuisen (هولندا)
 - السيد Gerardo Vega Berrio (بنما)
 - السيد محمد الطيب الفقي النور (السودان)
 - السيد Robert Sabiiti (أوغندا)
 - السيد Michael Glover (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3- وأبلغ الرئيس اللجنة بتعيين السيد Claudio Miscia ليحلّ محلّ السيد Augusto Zodda كممثل لإيطاليا في الدورة الحالية وبتعيين السيد Gerardo Vega Berrio ليحلّ محلّ سعادة السيد Martinelli della Togna كممثل لبنما في الدورة الحالية وبتعيين السيد Guo Handi ليحلّ محلّ سعادة السيد Li Zhengdong كممثل للصين في جزء من الدورة الحالية.
- 4- ويرد ملخص عن مؤهلات كلّ من السيد Miscia والسيد Vega Berrio والسيد Guo في الضميمة إلى هذا التقرير (الوثيقة 1.1 Add.1 CL 140/21).

5- وأشارت اللجنة إلى أن البند المعنون *الحسابات المراجعة - منظمة الأغذية والزراعة 2008-2009* قد سُحب من جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين بعد المائة بطلب من الرئيس وذلك بسبب التأخير في وضع الصيغة النهائية من تقرير المراجع الخارجي الذي يُرفق برأيه بالكشوف المالية للفترة المالية 2008-2009. وأشارت اللجنة إلى أن المدير العام كان عرض الكشوف النهائية في 31 مارس/آذار 2010 طبقاً للمادة 11-5 من اللائحة المالية وأبدت قلقها لكون المراجع الخارجي لم يرفع تقريره إلى الدورة الحالية في الموعد المقرر.

6- وأبلغ المراجع الخارجي للجنة أنه قد استكمل دراسة الحسابات النهائية للفترة 2008-2009 المعروضة عليه وأنه راضٍ تماماً عن هذه الحسابات المالية.

7- وأشار المراجع الخارجي إلى أن تقريره المرفق بالكشوف المالية سوف يجهز بصيغته النهائية مع نهاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2010. وأفادت الأمانة أن الكشوف المالية المراجعة للفترة المالية 2008-2009، إلى جانب تقرير المراجع الخارجي، ستُحال بعد الانتهاء من ترجمتها إلى أعضاء اللجنة في شهر ديسمبر/كانون الأول 2010. وسيُدرج البند المذكور على جدول أعمال اللجنة في دورتها العادية المقبلة المقرر عقدها في شهر مارس/آذار 2011.

الوضع المالي

المعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات

8- رحّبت اللجنة بتحسّن الوضع النقدي للمنظمة، مشيرة إلى تحسن معدل تسديد الاشتراكات المقررة خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2010، وعلى وجه الخصوص، الانخفاض الكبير في مستوى المتأخرات المستحقة قياساً إلى الفترات السابقة. وبلغت الاشتراكات المقررة التي كانت لا تزال مستحقة في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2010 ما قيمته 74.6 مليون دولار أمريكي و57.8 مليون يورو، مقارنة بمبلغ 91.8 مليون دولار أمريكي و65.0 مليون يورو على التوالي في التاريخ نفسه من عام 2009. وحتى 19 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بلغ المعدل التراكمي للمتحصلات من الاشتراكات المقررة الجارية عن سنة 2010 نسبة 73.1 في المائة، وهو ما يمثل تحسّناً مقارنة بمعدل المبالغ المحصلة في هذا الوقت من السنوات الماضية. وخلال عام 2010، تمّ تحصيل أكثر من 24 مليون دولار أمريكي من الأعضاء كتسوية كاملة للمتأخرات، بينما تم تحصيل مبلغ إضافي قدره 22 مليون دولار أمريكي كتسوية جزئية للمتأخرات. وأدت هذه المبالغ المحصلة إلى تحسن كبير في وضع السيولة في المنظمة في هذه المرحلة من عام 2010 مقارنة بالسنوات السابقة. ولاحظت اللجنة أن توقعات التدفقات النقدية الإيجابية للمنظمة في نهاية سنة 2010 تستند إلى فرضية تسديد مبالغ كبيرة من جانب البلدان التي تدفع أكبر الاشتراكات. وإنّ اللجنة، إدراكاً منها بأن حالات النقص في الموارد النقدية في السنوات الأخيرة كان نتيجة لعدم سداد الاشتراكات، تحث جميع الدول الأعضاء على سداد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي موعدها لضمان مواصلة المنظمة الوفاء بالاحتياجات النقدية التشغيلية اللازمة لبرنامج العمل.

9- وذكّرت اللجنة بالمناقشات التي جرت في عدة دورات سابقة بشأن مدى فعالية وملاءمة خطة الحوافز للتشجيع على دفع الاشتراكات في مواعيدها والتي تنص على تطبيق خصم على الاشتراكات المقررة للأعضاء الذين يسددون اشتراكاتهم بالكامل بحلول 31 مارس/آذار. وبعد دراسة المعلومات الواردة في الوثيقة FC 135/2 عن أداء خطة الحوافز في السنوات الماضية وبالنظر إلى أهمية إرسال إشارة إلى الأعضاء بشأن الحاجة إلى دفع الاشتراكات في وقت مبكر، اتفقت اللجنة على أن يُحدد معدل الخصم بنسبة 0.07 في المائة للدولار الأمريكي و0.1 في المائة لليورو. ووفقاً لذلك، سيطبق ما مجموعه 15.951 دولاراً أمريكياً و 22.203 يورو على اشتراكات عام 2011 بالنسبة إلى 53 من الأعضاء الذين سددوا اشتراكاتهم بالكامل بحلول 31 مارس/آذار 2010.

10- ولاحظت اللجنة أن المبالغ المستحقة في ما يتعلق بالمساهمات النقدية الحكومية النظرية الناشئة عن اتفاقات البلد المضيف الفردية التي تساهم فيها الحكومات في تكاليف تشغيل ممثلات المنظمة، بلغت في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2010 ما قيمته 4.4 مليون دولار أمريكي مقابل 4.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009. ووصل مجموع المساهمات النقدية الحكومية النظرية التي تحملتها البلدان في عام 2010 إلى مبلغ 0.7 مليون دولار أمريكي تمّ حتى الآن تسديد 0.4 مليون دولار أمريكي منه. ولاحظت أيضاً اللجنة أنه، بالإضافة إلى هذه المساهمات النقدية، ثمة مبلغ يقدر بقيمة 6.1 مليون دولار أمريكي من المساهمات العينية التي قدمتها البلدان المضيفة سنوياً خلال الفترة 2008-2009 على شكل توفير مبانٍ دون بدل إيجار في المكاتب الميدانية.

11- ولاحظت اللجنة أنّ رصيد حساب الاحتياطي الخاص تراجع من 18.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 إلى صفر في 30 يونيو/حزيران 2010، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى التحويل إلى حساب الاحتياطي الخاص للفروق في سعر الصرف الناشئة عن تحويل الأرصدة المحددة باليورو في الحسابات إلى العملة المستخدمة في تقارير المنظمة وهي الدولار الأمريكي. ودرست اللجنة التحليل الذي أجرته الأمانة للفروق غير النقدية في سعر الصرف على النحو الوارد في الملحق 1 بالوثيقة FC 135/2 واتفقت مع اقتراح إعادة حساب الاحتياطي الخاص إلى قيمته المدعومة بالنقد من خلال نقل الفروق (غير النقدية) الناشئة عن تحويل اليورو إلى الدولار الأمريكي إلى الحساب العام مباشرة، مشيرة إلى أن الوضع الإجمالي للأصول الصافية والاحتياطيات النقدية للمنظمة سيظلّ على ما هو عليه.

12- ولاحظت اللجنة بقلق حجم العجز في الحساب العام والزيادة المستمرة فيه والذي من المتوقع أن يتجاوز 630 مليون دولار أمريكي بحلول نهاية سنة 2010 بسبب أعباء التكاليف غير المرصودة في الميزانية والمتعلقة بالالتزامات الخاصة بالموظفين بعد نهاية الخدمة. وأكدت الأمانة أنه، كما كانت الحال في الفترات المالية السابقة، فإن مقترحات التمويل لمواجهة التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات إنهاء الخدمة ستدرج في مقترحات برنامج العمل والميزانية المقبلة لكي تنظر فيها اللجنة.

13- إن اللجنة:

- لاحظت ورحبت بالتحسن الكبير الذي شهده تسديد الأعضاء لاشتراكاتهم وتحسن الوضع النقدي للمنظمة؛
- اتفقت على أن يكون معدل الخصم الذي يتعين استخدامه بالنسبة إلى الائتمانات للأعضاء المؤهلين بالنسبة إلى اشتراكات 2011 بنسبة 0.07 في المائة للدولار الأمريكي و0.1 في المائة لليورو؛
- أقرت الاقتراح القاضي بإعادة حساب الاحتياطي الخاص إلى قيمته المدعومة بالنقد من خلال نقل الفروق (غير النقدية) في سعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي إلى الحساب العام مباشرة؛
- حثت جميع الدول الأعضاء على تسديد الاشتراكات المقررة في مواعيدها لضمان وفاء المنظمة بمتطلبات التشغيل النقدية لبرنامج العمل؛
- ولاحظت بقلق حجم العجز في الحساب العام والزيادة المستمرة فيه بسبب وجود تكاليف غير مرصودة في الميزانية وتتعلق بالالتزامات الخاصة بالموظفين بعد نهاية الخدمة، واتفقت على دراسة مقترحات التمويل في سياق برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013.

الحسابات المراجعة - مجمع السلع والخدمات في منظمة الأغذية والزراعة - 2009

14- درست اللجنة الوثيقة (FC 135/3b) المعنونة الحسابات المراجعة - مجمع السلع والخدمات في المنظمة لعام 2009 واطلعت على الأوضاع المالية لمجمع السلع والخدمات في سنة 2009 بالإضافة إلى آخر التوقعات بشأن الفائض في عام 2010.

15- إن اللجنة:

- وافقت على حسابات مجمع السلع والخدمات في المنظمة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009.

المسائل المتعلقة بالميزانية

التقرير السنوي عن الحساب الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل

وتحسين إدارة الحساب الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل

16- رحبت اللجنة بالمعلومات الواردة في كلتا الوثيقتين FC 135/4 وFC 135/8. ورداً على أسئلة محددة، تلقت اللجنة معلومات إضافية عن تجديد موارد الحساب الخاص وعن طبيعة مكوناته الثلاثة وعن نوع الأنشطة الممولة في إطار كل من هذه المكونات.

17- وأشارت اللجنة إلى أداء الحساب الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل خلال الفترة من يونيو/حزيران 2009 إلى يونيو/حزيران 2010 وأثنت على الدور المحوري الذي لعبه الحساب في تمكين المنظمة من التصدي بسرعة لحالات الطوارئ الحرجة في مراحلها الأولى، مع الحرص على حماية سبل المعيشة والنهوض بها والمساهمة في إنقاذ الأرواح. وأشارت اللجنة أيضاً إلى المعلومات المتاحة عن إدارة الحساب الخاص.

18- إنَّ اللجنة:

- طلبت إلى الأمانة أن تتضمن التقارير السنوية في المستقبل مزيداً من البيانات المالية المفصلة عن الأنشطة المنفذة عن طريق الحساب الخاص؛
- وذكّرت بطلبها دراسة إدارة الحساب الخاص والإشراف عليه ضمن إطار تنفيذ توصيات التقييم بشأن قدرات المنظمة التشغيلية في حالات الطوارئ وطلبت الإطلاع على النتائج في اجتماع اللجنة المقرر عقده في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2011.

التقرير السنوي عن مصروفات تكاليف الدعم وعمليات الاسترداد

19- درست اللجنة التقرير السنوي عن مصروفات تكاليف الدعم وعمليات الاسترداد للفترة الممتدة من يونيو/حزيران 2009 حتى مايو/أيار 2010 وأيضاً:

- أشارت إلى أن معدلات تكاليف دعم المشاريع للفترة قيد الدرس قد تمّ تطبيقها وفقاً للسياسة المعتمدة.

الاقتراحات لإعادة النظر في سياسة المنظمة الخاصة بتكاليف الدعم

20- لم تبحث اللجنة هذا البند من جدول الأعمال بسبب التأخير في استلام الوثائق ذات الصلة.

التعديلات في برنامج العمل الناشئة عن زيادة الكفاءة والوفورات

المحقة لمرة واحدة وتخطيط العمل

21- استعرضت اللجنة التوزيع المتوقع بين مختلف أبواب الميزانية لاعتمادات الفترة 2010-2011 المعروض في الوثيقة FC 135/6 والناتج عن المبادرات والتدابير الرامية إلى تحقيق المزيد من المكاسب لزيادة الكفاءة والوفورات لمرة واحدة فضلاً عن التعديلات الناشئة عن إعداد خطط العمل للفترة المالية.

22- وأخذت اللجنة علماً بأنها ستُحاط علماً بعمليات التحويل المتوقعة في الميزانية والناشئة عن تنفيذ برنامج العمل من أجل استعراضها والموافقة عليها في مارس/آذار 2011. وأثنت اللجنة على ما توقعته الأمانة من النجاح في تحقيق

المكاسب الناشئة عن زيادة الكفاءة والوفورات لمرة واحدة تحقيقاً كاملاً وقدرها 22.8 مليون دولار أمريكي ضمن برنامج العمل للفترة 2010-2011، وبأنه سيتم إعداد تقرير بشأن توزيعها الفعلي في نهاية فترة السنتين.

23- وأبدت اللجنة اهتمامها بإمكانية تعميم التدابير الهادفة إلى تحقيق وفورات ناشئة عن زيادة الكفاءة والفعالية والناجمة عن صندوق الابتكار.

24- إن اللجنة:

- أفرت التوزيع المتوقع بين أبواب الميزانية لاعتمادات الفترة 2010-2011 والبالغة 1 000.5 مليون دولار أمريكي وهو مبلغ ناتج عن المبادرات والتدابير الرامية إلى تحقيق مبلغ 22.8 مليون دولار أمريكي من المكاسب الإضافية الناشئة عن زيادة الكفاءة والوفورات لمرة واحدة فضلاً عن التعديلات الناشئة عن إعداد خطط العمل للفترة المالية.

خطة العمل الفورية: الخطة المالية للفترة 2010-2011

والاحتياجات المالية المقدرة للفترة 2012-2013

25- رحبت اللجنة بالإنفاق الكامل المتوقع لرصيد حساب الأمانة الخاص بخطة العمل الفورية لعام 2009 والبالغ 3.08 مليون دولار أمريكي في عام 2010. وأشارت أيضاً إلى الإنفاق المتوقع الخاص بخطة العمل الفورية لعام 2010 والبالغ 16.8 مليون دولار أمريكي من الاعتمادات الواردة في ميزانية الفترة 2010-2011 لتمويل تنفيذ خطة العمل الفورية وتبلغ هذه الاعتمادات 39.6 مليون دولار أمريكي.

26- وأحاطت اللجنة علماً بالاختلافات الكبيرة في التكاليف المتوقعة بين مشاريع خطة العمل الفورية في الفترة 2010-2011، وأعربت عن تقديرها للتأكيد على أن التكاليف والوفورات الإجمالية ظلت على حالها شأنها شأن الاعتماد الموافق عليه والبالغ 39.6 مليون دولار أمريكي.

27- ولاحظت اللجنة أن خطة العمل الفورية مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية والوظيفية للمنظمة في الاعتمادات والخطط على مستوى الشعب والإبلاغ عن الميزانية للفترة 2010-2011.

28- وأعربت اللجنة عن تقديرها لأن موارد خطة العمل الفورية للفترة 2012-2013 ستكون مرتبطة على نحو مماثل في برنامج العمل والميزانية، وكذلك أثناء تطبيق الميزانية، مما يسمح بإدراج أنشطة خطة العمل الفورية بأكملها في الإطار الخاص بالنتائج.

29- وتمّ كذلك إطلاع اللجنة على التقديرات الأولية لبرنامج خطة العمل الفورية للفترة 2012-2013 والبالغة 39.5 مليون دولار أمريكي، علماً أنه سيتم تناولها بمزيد من التفصيل في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013. وبالإضافة إلى ذلك، رحّبت اللجنة بالتأكيد على أن مجمل الموارد المالية المتعلقة بخطة العمل الفورية في الفترة 2010-2011 ستستخدم بشكل حصري لتنفيذ الأنشطة الواردة في الخطة، فيما ترحّل المبالغ غير المنفقة الخاصة بالخطة للفترة 2010-2011، إن وجدت، إلى الفترة 2012-2013.

30- إن اللجنة:

- أشارت إلى الإنفاق المتوقع في عام 2010 والبالغ 16.8 مليون دولار أمريكي وعمليات النقل المتوقعة بين المشاريع من ميزانية خطة العمل الفورية للفترة 2010-2011 والبالغة 39.6 مليون دولار أمريكي؛
- وتطلعت إلى توفير الأمانة لمعلومات محدّثة عن التقديرات الأولية للفترة 2012-2013 ضمن سياق برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 في الدورة الخاصة المقبلة للجنة المقرر عقدها خلال شهر فبراير/شباط 2011.

الموارد البشرية

تطبيق استراتيجية المنظمة الخاصة بالموارد البشرية

31- أشارت اللجنة إلى التقدم المستمر في تنفيذ المبادرات والأنشطة الرئيسية المتصلة بالموارد البشرية والواردة في الإطار الاستراتيجي وخطة العمل الخاصة بالموارد البشرية للفترة 2010-2011. وشجّعت على نحو خاص على توكي الدقة في التوقيت عند تطبيق خطة العمل الاستراتيجية للموارد البشرية في ما يتعلق بالتمثيل الجنساني وأشارت في سياق الإصلاحات الخاصة بالموارد البشرية إلى أهمية إعداد إطار للكفاءة في المنظمة وتطبيقه على غرار نموذج منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وأشارت اللجنة أيضاً إلى تخفيض الميزانية المخصصة لتنقل الموظفين استناداً إلى تقدير واقعي لعدد التنقلات الجغرافية الممكنة في الفترة المالية الراهنة وعلى اعتبار أنّ الخطوط التوجيهية المؤقتة للتنقل قد وُضعت من أجل بلوغ الغاية المنشودة في خطة العمل الفورية وأنّ مزيداً من الاقتراحات سوف ترد في برنامج العمل والميزانية.

32- وبالنسبة إلى التعيينات، أقرّت اللجنة بوجود عدد كبير من المرشحين في برنامج الفنيين المبتدئين وشدت على أهمية الوفاء بالحد الأدنى المنشود والبالغ نسبة 60 في المائة من الفنيين المبتدئين من البلدان غير الممثلة أو الممثلة بشكل غير كافٍ، ونسبة 50 في المائة من النساء، كما نصّت عليه السياسة المعتمدة. ورحّبت بالمبادرات والإجراءات المعدلة الجاري تنفيذها لتقليل المهل الزمنية للتعيينات وأكدت مجدداً على أهمية أن تواصل المنظمة جهودها الرامية إلى تصحيح الخلل في التمثيل الجغرافي والجنساني مع التمسك بالأهمية القصوى للكفاءة والاستحقاق عند اختيار المرشحين للوظائف الشاغرة. وإذ أشارت اللجنة إلى أنّ الإجراءات المعتمدة حديثاً والتي تقتضي التشاور مسبقاً مع شعبة الموارد

البشرية قبل تعيين مواطنين من بلدان شارفت على بلوغ الحد الأقصى لتمثيلها الجغرافي إنما ترمي إلى تشجيع التوازن الجغرافي، أبدت تخوفها إزاء التأخير الناجم عن ذلك.

33- إن اللجنة:

- طلبت مواصلة إحراز تقدم على صعيد تنفيذ المبادرات والأنشطة الرئيسية المتصلة بالموارد البشرية والواردة في الإطار الاستراتيجي وخطة العمل الخاصة بالموارد البشرية وإعطاء أيضاً معلومات عن مدى تأثير هذه المبادرات؛
- أخذت علماً بالأنشطة الخاصة بالموارد البشرية التي شهدت تأخيراً وتطلعت إلى تلقي تقارير مرحلية منتظمة عن تنفيذها في التوقيت المطلوب في دوراتها المقبلة؛
- وطلبت أن تتضمن حزمة البيانات الخاصة بالموارد البشرية التي ستعرض على دورتها العادية المقبلة معلومات عن جنسية الاستشاريين الذين تستخدمهم المنظمة.

إطار النظم الإدارية ونظم المعلومات

اقترح لإنشاء مركز موحد للخدمات المشتركة

34- درست اللجنة ملخصاً عن التحليل الذي أجري لمراكز الخدمات المشتركة الموجودة حالياً واقترح ضمّ خدمات مكتب المساندة إلى مركز بودابست. وأشارت إلى الدراسة التي أجريت عقب مداوات أولية خلال المؤتمرات الإقليمية، مع ملاحظة أنّ دورات بعض المؤتمرات الإقليمية لم تُعقد بعد في حينها؛ وفي مجلس المنظمة في سنة 2010، والمشورة اللاحقة من شركتين استشاريتين. وكان الفريق الذي أجرى الدراسة مؤلفاً من كبار الموظفين في منظمة الأغذية والزراعة بالإضافة إلى أحد كبار الاستشاريين من شركة Accenture الاستشارية.

35- وناقشت اللجنة بالتفصيل المزايا الفنية لاقتراح إنشاء مركز عالمي موحد للخدمات المشتركة في بودابست لتأدية وظائف المساندة المتصلة بالموارد البشرية والسفر. وذكرت بأن هذه المبادرة مرتبطة بالجهود التي تبذلها المنظمة حالياً لتحقيق وفورات متكررة نتيجة زيادة الكفاءة على نحو ما طالب به المؤتمر في سنة 2009، وأشارت إلى أنّه من المتوقع أن يؤدي هذا الاقتراح إلى وفورات قدرها 1.6 مليون دولار أمريكي في كل فترة مالية.

36- وأبلغت اللجنة بأنّ ضمّ الخدمات من شأنه أن يتيح توحيد العمليات وتحقيق اقتصادات في الحجم. وأخذت علماً كذلك بأنّ عملية ضمّ وظائف مكتب المساندة إلى مركز عالمي موحد تتماشى مع النهج المتبع في السنوات الأخيرة في عدد من المنظمات المشابهة، بما في ذلك البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي.

37- وأخذت اللجنة علماً بمشورة الأمانة ومفادها، استناداً إلى عملية مسح داخلي، أن العملاء في المواقع التي لا توجد فيها مراكز للخدمات المشتركة - أي المقر الرئيسي وإقليم الشرق الأدنى وأفريقيا - لم يفيدوا عن أية تأثيرات سلبية على الخدمات المقدمة لهم. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن تقرير مراجعة لمركز الخدمات المشتركة في بودابست عام 2010 قد خلص إلى أن المركز يبلي بلاءً حسناً. وذكرت اللجنة أيضاً بالأصداً الإيجابية للزيارة التي قام بها في وقت سابق بعض أعضاء لجنة المالية إلى المركز في بودابست.

38- وأبلغت اللجنة أن الاعتبارات المتعلقة باختلاف التوقيت الزمني شكّلت عاملاً رئيسياً لرفع توصية إلى المجلس قبل أربع سنوات من الآن تقضي باعتماد ثلاثة مراكز¹ وأخذت علماً بأن أهمية هذا الاعتبار قد تبدّلت وتغيّرت مع الوقت. فقد دلّت التجربة منذ ذلك الحين على أن الفترة اللازمة للقسم الأكبر من المعاملات تتعدى الأربع والعشرين ساعة، وبالتالي فإن الاعتبارات المتصلة باختلاف التوقيت الزمني لم تعد مجدية.

39- وبالنسبة إلى اختيار بودابست لتكون مقراً مقترحاً لمركز الخدمات المشتركة الموحد، جرى تذكير اللجنة بأن مجلس المنظمة كان وافق في سنة 2006 على أن تكون بودابست مقراً للمركز، إلى جانب مركزين تابعين في بانكوك وسانتياغو، ووحدات تنسيق في روما، وذلك بعد دراسة معمّقة لعدد من المواقع استناداً إلى معايير محددة شملت البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وتوافر الموظفين ومساهمة الحكومة المضيفة². واطلعت اللجنة على معلومات تفيد بأن بودابست قد حققت، منذ ذلك الحين، الأرباح المالية المنشودة وحافظت، بعد فترة انتقالية، على مستويات رضا جيدة عن نوعية الخدمات التي تقدمها. وأفادت الأمانة أن أكثر من 100 موظف يعملون حالياً في مركز بودابست وأنه يشكل الموقع المفضّل، ليس أقله بسبب التكاليف المعيارية المشجّعة للموظفين مقارنة بالمواقع الأخرى، بما في ذلك بانكوك وسانتياغو.

40- وفي ظلّ تخوّف عدد من الأعضاء من التداعيات الاجتماعية لإلغاء بعض الوظائف، ذكّرت الأمانة اللجنة بأن القرارات المتعلقة بالميزانية وبالوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة لها عادة تداعيات على مستوى التوظيف وهو ما طال في الفترات المالية السابقة المئات من الموظفين. فأكدت الأمانة مجدداً أن هذا الاقتراح سوف يؤثر على 24 موظفاً من موظفي البرنامج العادي البالغ عددهم أكثر من 3 000 موظف، أي بنسبة لا تتجاوز 0.8 في المائة من المجموع. وأبلغت اللجنة بأن الإدارة أكّدت على التعاطي مع المسائل الخاصة بالموظفين بصورة مسؤولة من الناحية الاجتماعية، تماماً كما حصل تحديداً عندما اقتضت الأوضاع خفض عدد الموظفين في كلّ من روما والقاهرة وأكرا. وبهذا الصدد، أخذت اللجنة علماً بأهمية الإسراع في اتخاذ القرار إفساحاً في المجال للوقت الكافي والتخطيط المناسب لاحتواء التداعيات الاجتماعية لذلك قبل المباشرة بالتنفيذ في سنة 2012.

¹ الوثيقة CL 131/18 Add 1

² نفس المرجع.

41- إن اللجنة:

- أشارت إلى الدراسة التي تناولت مركز الخدمات المشتركة والمراكز التابعة له؛
- أخذت علماً بالمعلومات الإضافية التي طلبها الأعضاء وبالإيضاحات التي أعطتها الأمانة كما هو مبين أعلاه وهو ما أتاح اكتساب فهم تقني مفصل أكثر للاقتراح المقدم من الإدارة؛
- وخلصت إلى أنه ينبغي إحالة اقتراح إنشاء مركز موحد للخدمات المشتركة، أو إبقاء الأوضاع على حالها، إلى المجلس لدراسته والبت فيه في ضوء آراء المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى بهذا الخصوص.

تقرير مرحلي عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

42- أطلعت الأمانة اللجنة على التقدم المحرز بالنسبة إلى مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بالإضافة إلى تصميم "الحلّ الميداني" الجديد الذي سيكون بديلاً عن نظام المحاسبة الميدانية المستخدم حالياً. وأقرت اللجنة بما لذلك من تأثيرات على جميع المشاريع المعتمدة على نظام تخطيط الموارد في المنظمة وبضرورة تحديث نظم المنظمة باستخدام الإصدار 12 (R12) من نظام أوراكل وأقرت بحسنات اعتماد نهج تآزري ذي مردودية تكاليفية لتحديث نظام تخطيط الموارد في المنظمة باستخدام الإصدار 12 (R12) من نظام أوراكل بالتوازي مع مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشارت إلى أن هذا النهج يكفل عدم اعتماد المنظمة على إصدار لا يحظى بخدمات الدعم من نظامها الخاص لتخطيط الموارد وهو يتيح أيضاً إمكانية استخدام الوظيفة الجديدة المتاحة في الإصدار 12 (R12) للتوصل إلى الحلّ الميداني المتكامل على شبكة الإنترنت اللازم لمساندة احتياجات المكاتب الميدانية لتأدية عملها. وأبلغت اللجنة بأنّ الحلّ الميداني، الذي كان ثمرة مشاورات مكثفة مع الموظفين الميدانيين، سوف يحظى بالدعم من خلال تحديث البنى الأساسية لشبكة المنطقة الواسعة وزيادة الاستعانة بمراكز الدعم لمعاونة الموظفين الإداريين المحليين وتلبية احتياجاتهم لتجهيز المعاملات. وأشارت اللجنة إلى أنه بموجب النهج التآزري، سوف يتم تسليم النظم المستوفية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في سنة 2012 في حين أنّ الدفعة الأولى من الكشوف المالية المستوفية لتلك المعايير ستعدّ عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013.

43- وأبلغت اللجنة بأنّه سيجري إعداد التقديرات المجمعّة لكلفة النهج التآزري الجديد وهي ستشمل كلاً من مرفق الإنفاق الرأسمالي ومصادر تمويل خطة العمل الفورية وستدرج في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013. واتفقت اللجنة على ضرورة إسناد أولوية أكبر للمشروع التآزري للإصدار 12 / المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (R12/IPSAS) في الإنفاق الرأسمالي.

44- واستعرضت اللجنة التغييرات المقترحة في اللائحة المالية والواردة في الوثيقة FC 135/12 وهي تغييرات ضرورية لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وصادقت على مشروع القرار الوارد في المرفق 2 بالوثيقة المذكورة، علماً أنه قد تم التوصل إلى اتفاق مبدئي يقضي بإضافة فقرة يشار فيها إلى تاريخ محدد في كل سنة من السنوات يتعيّن فيه عادة على المراجع الخارجي أن يبدي رأيه في الكشوف المالية المراجعة.

45- إن اللجنة :

- **أيدت النهج التآزري** الذي يقضي بتحديث نظام أوراكل باستخدام الإصدار 12 (R12) بالتوازي مع مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وذلك بغية تسليم أنظمة مستوفية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في سنة 2012 وإفساحاً في المجال لإعداد كشوف مالية مستوفية لتلك المعايير في عام 2013؛
- **طلبت** أن تُعرض التكاليف التقديرية للنهج التآزري والتمويل المقترح له على الدورة الخاصة التي ستعقدتها في شهر فبراير/شباط 2011؛
- **واتفقت** على إحالة مشروع تقرير (انظر الملحق الأول) يتضمّن التغييرات المقترحة في اللائحة المالية التي تنص على أن تُعرض سنوياً على لجنة الشؤون الدستورية والقانونية كشوف مالية مراجعة، على أن يحدد في مشروع القرار تاريخ سنوي تصدر فيه الكشوف المالية السنوية المراجعة بالتشاور بين اللجنة والمراجع الخارجي.

تقرير مرحلي عن اعتماد إطار لإدارة المخاطر في المنظمة

46- اعتبرت اللجنة أن إطار إدارة المخاطر في المنظمة هو مشروع هام وأثنت على التوجّه الذي أشارت إليه الأمانة لاعتماد هذا الإطار في منظمة الأغذية والزراعة بحيث يكون جزءاً من عملية الإدارة المستندة إلى النتائج.

47- **وتطلّعت** اللجنة إلى أن تتلقى في دورتها العادية المقبلة ما يلي :

- تقريراً عن التقدم المحرز في تطبيق خطة العمل الخاصة بمشروع إدارة المخاطر في المنظمة؛
- تقريراً عن نتائج التجارب الخاصة بعمليات إدارة المخاطر في المنظمة؛
- وخطة لتطبيق إدارة المخاطر في المنظمة على المستوى المؤسسي، بما يشمل شكل التقارير المرفوعة إلى الأجهزة الرئاسية.

اختصاصات لجنة المبادئ الأخلاقية وتشكيلها

48- استعرضت اللجنة الوثيقة FC 135/14 المعنونة "اختصاصات لجنة المبادئ الأخلاقية وتشكيلها". ولاحظت اللجنة أن هذه الوثيقة قد أعدت استجابة لخطة العمل الفورية، كما وافق على ذلك المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، وذكرت بأن المقترحات الهادفة إلى إنشاء اللجنة هي قيد الدرس منذ مدة. وأعربت عن تقديرها للجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة من أجل إعداد الاختصاصات، مشيرة إلى أن الأمانة استرشدت، في سبيل الوصول إلى هذه المقترحات، باستنتاجات استعراض وظيفة المبادئ الأخلاقية الذي أجرته مؤسسة Ernst & Young، والتي أبدت استعدادها التام لإعطاء توضيحات بشأن ما خلّصت إليه من نتائج.

49- وإن اللجنة، إذ أعربت عن تقديرها إزاء الأساس المنطقي المستند إليه بالنسبة لعدد من التعديلات، طلبت إبراز ما ينتابها من قلق في التقرير المنقح الذي سيرفع إلى دورتي لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية في مارس/آذار 2011.

50- إن اللجنة:

- **شدت** على أهمية توخي الدقة في توقيت تنفيذ الاقتراح كجزء من مصفوفة الإجراءات الخاصة بالمبادئ الأخلاقية الواردة في خطة العمل الفورية؛
- **طلبت** أن يُحال اقتراح معدّل تبرز فيه التعديلات التي اقترحتها إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية للنظر في المسائل القانونية ومن ثمّ إلى لجنة المالية في شهر مارس/آذار 2011؛
- **وأشارت** إلى ضرورة توافر ما يلي في الاقتراح المعدل:
 - أن يعكس الزيادة المسجلة في عدد الأعضاء الخارجيين من ثلاثة إلى أربعة أعضاء؛
 - أن يلحظ نفس الإجراء المتبع لتعيين الأعضاء الخارجيين ولأي تجديد لاحق لتعيينهم على حد سواء؛
 - أن يعيد تحديد دور اللجنة من أجل توضيح أن اللجنة، وإن كانت تمارس وظيفة استشارية بالنسبة إلى مكتب المبادئ الأخلاقية وتنفيذ برنامج المبادئ الأخلاقية، فإنها لن تشارك في الأنشطة التنفيذية ولن يكون لها أية مسؤوليات إشراف رسمية على أنشطة المسؤول عن المبادئ الأخلاقية؛
 - أن ينظر في إمكانية ألا يكون المسؤول عن المبادئ الأخلاقية أمين اللجنة وأنه يتعين على المنظمة اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير خدمات الأمانة للجنة.

الخدمات اللغوية وخيارات التمويل

51- رحّبت اللجنة بالوثيقة FC 135/15 المعنونة *الخدمات اللغوية وخيارات التمويل* التي تضمّنت نتائج الدراسة التي أُجريت بناءً على طلبي المجلس ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية في عام 2009.

52- وأثنت اللجنة على إيلاء اهتمام لتعدد اللغات والمساواة في استخدام لغات المنظمة مع الإقرار بحدوث تحسن نوعي في الخدمات اللغوية خلال السنوات الماضية. وأشارت أيضاً إلى الجهود الرامية إلى تحقيق مردودية تكاليفية. وفي هذا السياق، شددت اللجنة على ضرورة التقيد حرفياً بالسياسة الراهنة، الأمر الذي يتطلّب اختيار المترجمين التحريريين من قائمة المترجمين المعتمدين الخاصة بالمنظمة، وحثّت على الاستعانة بقدر أكبر بمترجمين يعملون عن بُعد من خارج المنظمة.

53- وأبدت اللجنة قلقها لعدم وجود تصور شامل لتمويل الخدمات اللغوية، في ما خلا تكاليف الترجمة، وتطلّعت إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كأداة لإعطاء معلومات إضافية.

54- إن اللجنة:

• أيدت التدابير المقترحة للنهوض بالخدمات اللغوية والتي شملت الأنشطة التالية:

(أ) إدارة مركزية للتعاقد من أجل خدمات الترجمة مع إلزامية استخدام قائمة مركزية محسّنة للمترجمين؛

(ب) زيادة نطاق تغطية خدمات الترجمة الفورية والتحريرية ومردوديتها التكاليفية؛

(ج) تحسين نوعية النصوص الأصلية؛

(د) وتطبيق نظام إدارة متكاملة للجودة بالنسبة إلى الخدمات اللغوية؛

• وتطلّعت إلى إنجاز الدراسة إفساحاً في المجال للتوسع أكثر في دراسة التدابير الممكنة للتحسين في ضوء الانعكاسات المالية الملموسة لذلك في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013.

التقدم المحرز في برنامج الإقرار المالي

55- أشارت اللجنة إلى الوثيقة FC 135/16 المعنونة "التقدم المحرز في برنامج الإقرار المالي". وأخذت علماً أيضاً بعرض مفصل قام به استشاريون خارجيون، من مؤسسة Ernst & Young، ساعدوا في صياغة البرنامج، وهم شددوا على القيمة الأساسية للبرنامج في تلافي الحالات التي يمكن أن ينشأ فيها تضارب في المصالح، وفي الاضطلاع بدور رادع فعال من خلال استعراض عمليات الإقرار الإيجابي، ومتابعة المزاعم وأخذ العينات بطريقة عشوائية.

56- واستعرضت اللجنة خارطة طريق تنطوي على جدول زمني لتنفيذ البرنامج، على نحو ما عرضته مؤسسة Ernst & Young، وتشمل مرحلة انطلاق ومرحلة انتقالية، ومرحلة تجريبية، ومرحلة تعلم وتنفيذ تدريجي على مراحل على أن تكتمل خلال الفترة بين ديسمبر/كانون الأول 2010 وديسمبر/كانون الأول 2011. وأخذت علماً بالنهج المعتمد وتوقيت بدء عملية الإقرار المالي وتصميم نموذج تجريبي، على أن يعقب ذلك استكمال واستعراض البيانات التجريبية للإقرار المالي، على أن يُصار إلى إطلاق البرنامج في ديسمبر/كانون الأول 2011.

57- وأخذت اللجنة علماً بأن الإدارة تدرك وجود عدد كبير من القضايا التي تتطلّب حلاً بما يكفل حسن سير البرنامج.

58- وعقب مناقشة مجموعة من القضايا المفاهيمية والمتعلقة بعملية التنفيذ التي سَتُعالج تدريجياً خلال تنفيذ خارطة الطريق، فإن اللجنة:

- أقرت الجدول الزمني لتنفيذ برنامج الإقرار المالي؛
- شددت على الحاجة إلى ضمان التنسيق مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها والمنظمات المعنية في مختلف أنحاء العالم والاستفادة من تجاربها من أجل المساعدة على تصميم البرنامج بشكل فعال؛
- رحبت بالعملية التدريجية لإنشاء وتطبيق نظام مصمم لتلبية احتياجات المنظمة والتي تُبرز على أكمل وجه جميع الاعتبارات ذات الصلة، بما في ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، تحديد الموظفين الذين يشكلون خطراً كبيراً؛ وقضايا السرية؛ والاعتبارات المتصلة بالتكلفة؛ والملاءمة الإدارية؛ والكفاءة في معالجة الحالات الممكنة للسلوك غير المرضي؛ وتغطية الزوج أو الزوجة، وكذلك المُعالين دون سن 21؛ والاعتبارات المتصلة بتطبيق القانون، بما في ذلك قوانين البلد المضيف وأنظمتها؛
- وأشارت إلى أنها ستلتقى تقريراً مرحلياً عن تنفيذ خارطة الطريق في دورتها المقبلة في مارس/آذار 2011.

الإشراف

لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة - التقرير السنوي لعام 2009 المقدم إلى المدير العام

59- رحبت اللجنة بالتقرير وأعربت عن ارتياحها لاتخاذ الإدارة إجراءات لمعالجة المجالات المثيرة للقلق التي أبرزتها لجنة المراجعة في تقريرها المقدم إلى المدير العام. وأشارت اللجنة أيضاً إلى الصلة القائمة بين عملية الإصلاح الواردة في خطة العمل الفورية وتوصيات مكتب المفتش العام العالقة، وإلى أن تنفيذ الإصلاح من المحتمل أن يتناول عدداً من توصيات مكتب المفتش العام العالقة.

60- وتطلعت اللجنة إلى أن تتلقى في المستقبل ما يلي:

- المزيد من المعلومات المفصلة عن قيام الإدارة بتنفيذ توصيات لجنة المراجعة؛
- التقرير السنوي للمفتش العام وتقرير لجنة المراجعة في الدورات العادية للجنة المالية التي تُعقد في فصل الربيع من كل سنة لكي يتسنى للجنة مناقشة تقريره الإشرافي المذكورين؛
- ومصفوفة تشمل جميع المسؤوليات الائتمانية والأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك برنامج الإقرار المالي والسياسة الموجودة في المنظمة لحماية المبلّغين عن المخالفات أو تلك التي تعتمزم تطبيقها من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن أجهزة الرقابة أو الجهات المانحة.

أساليب العمل المحسّنة وكفاءة لجنة المالية
برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة المالية في الفترة 2010-2013

61- استجابة لما دعت إليه خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة، استعرضت اللجنة مشروع برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2010-2013 الخاص بها.

62- ولاحظت اللجنة دورها المحتمل في المستقبل في ما يتعلق باستعراض تقارير لجنة المبادئ الأخلاقية ووافقت على إدراج إشارة بهذا الشأن في برنامج العمل المتعدد السنوات.

63- إن اللجنة:

- وافقت على برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2010-2013 الخاص بها، على النحو الوارد في الملحق الثاني؛
- وأوصت المجلس بدراسته.

أساليب عمل لجنة المالية

64- أثنى اللجنة على جودة الوثائق التي أعدتها الأمانة والمعروضة على الدورة. وأشارت إلى أنه سيكون من المفيد لها، عند دراسة بنود جدول الأعمال، أن يجري، في كل دورة، إعداد وثيقة لمراقبة حالة توصياتها إلى المجلس والأمانة وغيرهما، بغية تتبع التقدم المحرز فيها على نحو أفضل.

65- وأعربت اللجنة مجدداً أيضاً عن الحاجة إلى إيلاء مزيد من العناية والانتباه عند صياغة تقاريرها في مرحلة الاعتماد حتى يتسنى إطلاع أعضاء المجلس وغيرهم من القراء بشكل دقيق على مناقشاتها وتوصياتها.

66- واتفقت اللجنة على أنه من المرغوب فيه أن يقوم أعضاء اللجنة بزيارة المكاتب الميدانية للمنظمة من أجل الإطلاع على نطاق الأنشطة المعيارية والتنفيذية التي تضطلع بها المنظمة. وذكرت اللجنة، في هذا الصدد، بأن هذه المسألة قد نوقشت في سياق خطة العمل الفورية، وأن بعض الأموال قد رُصدت، في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2013، لتغطية الزيارات الميدانية للممثلين الدائمين³. وأبلغت اللجنة بأن الرئيس المستقل للمجلس يقوم بتنسيق المناقشات حول تطبيق ذلك.

³ الفقرة 177 في الوثيقة C 2009/15

67- وأبلغت اللجنة أنه سيكون بإمكان الأعضاء المنتخبين حديثاً، في المستقبل، الاستفادة من عرض مقتضب عن ولاية اللجنة ووظائفها وذلك في مستهل كل فترة جديدة من فترات الولاية في اللجنة.

68- إن اللجنة:

- طلبت إلى الأمانة إعداد وثيقة لكل دورة تعرض فيها حالة توصياتها السابقة؛
- أشارت إلى الحاجة إلى صياغة تقاريرها بلغة تتسم بالدقة والشمول؛
- وافقت على أن يتشاور الرئيس مع الرئيس المستقل للمجلس بغية استكشاف الطرق والقضايا العملية المتعلقة بالزيارات الميدانية التي يمكن أن يقوم بها أعضاء اللجنة.

البنود الدائمة

موعد ومكان انعقاد الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للجنة

69- أحييت اللجنة علماً بأنه تقرر مؤقتاً عقد دورتها السادسة والثلاثين بعد المائة في روما في الفترة من 21 إلى 25 مارس/آذار 2011. ووافقت اللجنة كذلك على عقد دورة خاصة مكرسة لعناصر برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 في نطاق ولاية اللجنة مسبقاً في مطلع عام 2011. وسيتم تأكيد موعد انعقاد هذه الدورة الخاصة بعد مشاورات يجريها الرئيس مع الأمانة ومع جهات أخرى.

أية مسائل أخرى

سياسة المشتريات في منظمة الأغذية والزراعة والممارسات ذات الصلة

70- استمعت اللجنة إلى عرض شفهي تناول جانبيين من جوانب سياسة المشتريات في المنظمة، ألا وهما المعلومات عن مشروع إدارة الموردين (بموجب خطة العمل الفورية) والعملية المعتمدة حالياً لاختيار الموردين لغرض العطاءات؛ هذا بالإضافة إلى ملخص مقتضب عن أنشطة الفريق المشترك للمشتريات بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

71- وكان الغرض من مشروع إدارة الموردين زيادة كفاءة هذه العملية وتقليص المدة اللازمة للعطاءات وزيادة الشفافية، هذا بالإضافة إلى تنفيذ 5 من توصيات المراجعة الداخلية. وذكّرت اللجنة بالتقرير الذي عُرض على المجلس في دورته السابعة والثلاثين بعد المائة في سنة 2009 وأشار فيه إلى وجود نية لتشكيل فريق مشترك للمشتريات بين الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما. وقد تمّ هذا بالفعل اعتباراً من الأول من يناير/كانون الثاني 2010

وباتت منذ ذلك الحين جميع العطاءات الخاصة بالمقار الرئيسية للوكالات التي توجد مقارها في روما تتم بصورة مشتركة. وكان الهدف الموضوع في الأساس 12 عطاءً مشتركاً خلال سنة 2010 ولكن تمّ تخطي هذا الرقم بعدما بلغ عدد العطاءات 17 عطاءً حتى هذا الوقت من السنة. وقد أخذت اللجنة علماً بهذه المعلومات.

72- وأبلغت الأمانة اللجنة بأنّ منظمة الأغذية والزراعة ستعتمد، اعتباراً من الأول من يناير/كانون الثاني 2011، إلى نشر العطاءات الممنوحة في مرفق البيئة العالمية، كما هي الحال بالنسبة إلى العطاءات التي تُمنح بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وهي في صدد دراسة انعكاسات تعميم ذلك على جميع العطاءات الممنوحة.

معدل كلفة خدمة المشاريع في الحساب الاستئماني لمجموعة الـ77

73- أبلغ الرئيس اللجنة بأنّ رئيس مجموعة الـ77 قد طلب مراجعة معدل كلفة خدمة المشاريع المطبّق على مشروع الحساب الاستئماني للمجموعة الذي أنشئ في سنة 2007 من أجل موازنة جهود التعاون بين بلدان الجنوب في إطار بناء قدرات مجموعة الـ77. وأشارت اللجنة إلى أنّه طُلب البحث في إمكانية التوصية إما بإعفاء الحساب الاستئماني لمجموعة الـ77 إعفاءً كاملاً من تطبيق معدل كلفة خدمة المشاريع، أو بخفض هذا المعدل.

74- وذكّرت اللجنة بأنّ سياسة المنظمة في ما يتعلق بتحديد معدلات كلفة خدمة المشاريع، بما في ذلك بالنسبة إلى المساهمات الطوعية المودعة في حسابات استئمانية، كان قد أقرها المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2004⁴. ولاحظت أنّ الإعفاء من هذه السياسة يتطلب مصادقة محددة من الأجهزة الرئاسية، بما في ذلك مؤتمر المنظمة؛ وأنه لم يكن هناك أي إعفاء من هذا القبيل منذ إقرار هذه السياسة.

75- إنّ اللجنة:

- طلبت إلى الأمانة إجراء دراسة تقنية للأنشطة المتصلة بالحساب الاستئماني لمجموعة الـ77 للتأكد من إمكانية خفض المعدل المعياري لكلفة خدمة المشاريع البالغ 13 في المائة ضمن حدود البارامترات والنطاق الوارد في سياسة المنظمة بشأن تحديد معدلات كلفة خدمة المشاريع وإطلاع الرئيس على نتائج هذه الدراسة قبل نهاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

دراسة ميزانية لجنة الأمن الغذائي العالمي

76- بحثت اللجنة في الدور الذي يمكن أن تؤديه للمساهمة في إعداد ميزانية لجنة الأمن الغذائي العالمي. فأوضحت الأمانة أنه بالإمكان إعادة النظر في هذا الدور في سياق صياغة النتائج التنظيمية ذات الصلة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 وأشارت إلى الدور المكمل الذي تضطلع به لجنة البرنامج، علماً أنّ ولايتها تتماشى بشكل أوثق مع

⁴ الملحق الثاني في الوثيقة CL 119/13 والتعديلات اللاحقة في الفقرات 21-23 في الوثيقة CL 112/4؛ والفقرات 20-25 في الوثيقة CL 128/4؛ والفقرات 49-52 في الوثيقة CL 131/7.

دراسة المقترحات الواردة في إطار الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

77- إن اللجنة:

- طلبت إلى الرئيس التشاور مع رئيس لجنة البرنامج بشأن أدوار كل من اللجنتين لرفع توصيات إلى المجلس بخصوص ميزانية لجنة الأمن الغذائي العالمي في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013.

الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية

78- أبلغ المفتش العام للجنة بأن الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية لصالح الأعضاء بات يحظى بقبول أوسع مع مرّ السنين وأنّ معظم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وبعض الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة تعمد حالياً إلى الكشف عن هذا النوع من التقارير. وأحاطت اللجنة بالمعلومات المتاحة وتطلّعت إلى دراسة السياسة المقترحة في دورتها العادية المقبلة المزمع عقدها خلال شهر مارس/آذار 2011.

آخر المعلومات عن سياسة حماية المبلغين عن المخالفات في المنظمة

79- تطلّعت اللجنة إلى دراسة سياسة حماية المبلغين عن المخالفات في المنظمة في دورتها العادية المقبلة المزمع عقدها خلال شهر مارس/آذار 2011.

الملحق الأول
مشروع قرار لإدخال تعديلات على اللائحة المالية

قرار المؤتمر
التعديلات في اللائحة المالية

إن المؤتمر،

إذ يستذكر أن لجنة المالية، في دورتها الخامسة والثلاثين بعد المائة التي عُقدت في الفترة من 25 إلى 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اقترحت تعديلات في اللائحة المالية من أجل إحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية لكي تصادق عليها وترفعها إلى المجلس؛

وإذ يأخذ في اعتباره أن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية قد درست وصادقت، في دورتها _____ التي عُقدت في الفترة من _____ إلى _____ مارس/آذار 2011، على التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة المالية؛

وإذ يأخذ علماً بأن المجلس اتفق، في دورته _____ التي عُقدت في الفترة من _____ إلى _____ أبريل/نيسان 2011، على أن يحيل إلى المؤتمر التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة المالية، لكي يوافق عليها؛

يقرر تعديل اللائحة المالية على النحو التالي:

الملحق الثاني

برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة المالية في الفترة 2010-2013

الهدف الشامل للجنة المالية للفترة 2010-2013

1- يعتمد مجلس المنظمة على أساس تحليلي راسخ لاتخاذ قرارات سليمة وحسنة التوقيت وتتسم بالفعالية والكفاءة في ما يخص المركز المالي للمنظمة، والمسائل المتعلقة بالميزانية، والأطر الخاصة بنظم الإدارة والمعلومات، والموارد البشرية وأنشطة الرقابة، بالإضافة إلى تخطيط الموارد المالية وموارد الميزانية في المنظمة، بغية تحسين جودة عمل المنظمة وتعزيز عملية تسليم الخدمات للأعضاء.

النتائج للفترة 2010-2013

2- ستكون النتائج المحددة الواردة أدناه متسقة أيضاً مع هدفي الإدارة الكفؤة والفعالة (هدف المنظمة الوظيفي ذال) والتعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن (هدف المنظمة الوظيفي خاء) كما سيتم التوصل إليها في سياق تحقيق هذين الهدفين.

3- وتسعى لجنة المالية، من خلال المؤشرات المتعلقة بالنتائج 1 إلى 6 أدناه، إلى إسداء مشورة وتوجيهات سليمة على المستوى الفني وعلى مستوى السياسات إلى المجلس. ومن المسلم به أن المجلس سوف ينظر في عوامل أخرى خارجة عن نطاق اختصاصات لجنة المالية عند اتخاذ قراراته بشأن هذه المسائل.

أولاً- رصد المركز المالي

النتيجة: استناد مشورة المجلس وقراراته بشأن المركز المالي استناداً قوياً إلى توجيهات لجنة المالية والتوصيات الصادرة عنها.

المؤشرات والغايات:

- المصادقة، في تقرير المجلس إلى المؤتمر، على توصيات لجنة المالية بشأن الكشوف المالية المراجعة للمنظمة؛
- المصادقة، في تقرير المجلس إلى المؤتمر، على توصيات لجنة المالية بشأن جدول الاشتراكات؛
- أخذ المجلس في اعتباره، حسب الأصول، توصيات لجنة المالية وتوجيهاتها بشأن المقترضات الفنية للسلامة والاستقرار الماليين (تعبئة الموارد، الخصوم، الاستثمارات).

المخرجات: رفع توصيات واضحة ودقيقة توافقية إلى المجلس.

الأنشطة:

- تقييم الحسابات المراجعة للمنظمة، جنباً إلى جنب مع تقرير المراجع الخارجي المقترن بها؛
- التقييم المستمر للحسابات غير المراجعة والملاحم المالية البارزة؛
- الاستعراض المستمر لحالة الاشتراكات المقررة والمتأخرات، وحالة السيولة النقدية في المنظمة؛
- حالة استعراض تعبئة الموارد والمساهمات الطوعية؛
- تقييم حالة الخصوم غير الممولة، لا سيما الخصوم المتعلقة بالموظفين بما فيها خصوم التغطية الطبية ما بعد انتهاء الخدمة؛
- الاستعراض السنوي لاستثمارات المنظمة؛
- استعراض الحسابات المراجعة لمجمع السلع والخدمات وصندوق التسليف والإدخار في المنظمة.

أساليب العمل:

- الاتصالات المنتظمة مع المدير العام المساعد المسؤول عن إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية، ومدير شعبة الشؤون المالية، والوحدات المعنية الأخرى؛
- التعاون الوثيق مع المراجع الخارجي؛
- التعاون الوثيق مع لجنة البرنامج.

ثانياً - مسائل الميزانية

النتيجة: استناد مشورة المجلس وقراراته بشأن مسائل الميزانية استناداً قوياً إلى توجيهات لجنة المالية والتوصيات الصادرة عنها.

المؤشرات والغايات:

- الإشارة في تقرير المجلس إلى قرارات لجنة المالية بشأن نقل الاعتمادات بين أبواب الميزانية؛
- المصادقة في تقرير المجلس على توصيات لجنة المالية بشأن أداء الميزانية؛
- قيام المجلس، حسب الأصول، بدراسة توصيات لجنة المالية بشأن الجوانب المالية لصياغة خطة العمل المتوسطة الأجل/برنامج العمل والميزانية؛
- قيام المجلس، حسب الأصول، بدراسة التوصيات الفنية للجنة المالية بشأن التسويات التي تجرى في برنامج العمل، وتمويل خطة العمل الفورية، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالميزانية.

المخرجات: رفع توصيات واضحة ودقيقة وتوافقية، إلى المجلس

الأنشطة:

- اتفاق التقديرات والقرارات الخاصة بنقل الاعتمادات المقترحة بين أبواب الميزانية مع المادة 4-5 (ب) من اللائحة المالية؛
- استعراض الأداء السنوي للميزانية؛
- استعراض التكاليف المقدرة والمخصصات والتمويل العام لتنفيذ خطة العمل الفورية؛
- تقييم الاقتراحات الخاصة بسياسة الإبلاغ عن نقل الاعتمادات بين أبواب الميزانية والسياسة المتعلقة بتكاليف خدمة المشروعات؛
- استعراض زيادة التكاليف والجوانب الفنية الأخرى لصياغة الخطة المتوسطة الأجل/برنامج العمل والميزانية وتقديم توصيات بشأنها؛
- رصد الجوانب المالية للتسويات التي تجرى في برنامج العمل لتحقيق مكاسب إضافية غير محددة ناتجة عن زيادة الكفاءة والوفورات المحققة لمرة واحدة؛
- استعراض التقدم المحرز في استراتيجية تعبئة الموارد وإدارتها.

أساليب العمل:

- الاتصالات المنتظمة مع مدير مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، والمدير العام المساعد المسؤول عن إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية، والوحدات المعنية الأخرى؛
- التعاون الوثيق مع لجنة البرنامج؛
- التعاون الوثيق مع الرئيس المستقل للمجلس؛
- الاستئارة بمداومات لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل.

ثالثاً- الموارد البشرية

النتيجة: استناد مشورة المجلس وقراراته بشأن الموارد البشرية إلى توجيهات لجنة المالية والتوصيات الصادرة عنها.

المؤشرات والغايات:

- المصادقة على ملاحظات لجنة المالية وتوجيهاتها بشأن الموارد البشرية في تقارير المجلس.

المخرجات: رفع توصيات واضحة ودقيقة وتوافقية

الأنشطة:

- تقييم التقدم المحرز في التنفيذ في تنفيذ الاستراتيجية المؤسسية للموارد البشرية، بما في ذلك تنفيذها في مجالات محددة لحظتها خطة العمل الفورية، مقارنة بأهداف الخطة المتوسطة الأجل/برنامج العمل والميزانية، بما فيها:

- تناوب الموظفين؛
- التوازن الجنساني؛
- التمثيل الجغرافي؛
- نظام تقييم وإدارة الأداء؛
- تنمية قدرات الموظفين؛
- برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين.

- استعراض سياسات المنظمة في ميدان الموارد البشرية مقابل السياسات المناظرة في منظومة الأمم المتحدة؛
- استعراض استخدام الخبراء الاستشاريين المتقاعدين سنوياً؛
- استعراض توصيات الأمم المتحدة، ولجنة الخدمة المدنية الدولية. ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

أساليب العمل:

- الاتصالات المنتظمة مع المدير العام المساعد المسؤول عن إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية، ومدير شعبة إدارة الموارد البشرية، والوحدات المعنية الأخرى؛
- التعاون الوثيق مع الرئيس المستقل للمجلس؛
- الاستئناس بمداولات لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل.

رابعاً- إطار نظم الإدارة والمعلومات

النتيجة: استناد مشورة المجلس وقراراته بشأن الإدارة ونظم المعلومات الفعالة والكفؤة إلى توجيهات لجنة المالية والتوصيات الصادرة عنها

المؤشرات والغايات:

- المصادقة في تقرير المجلس على توصيات لجنة المالية بشأن تعزيز أساليب وهياكل الإدارة والعمل؛
- المصادقة في تقرير المجلس على توصيات لجنة المالية بشأن إصلاح نظم التنظيم والإدارة.

المخرجات: رفع توصيات واضحة ودقيقة وتوافقية

الأنشطة:

- استعراض إصلاحات نظم التنظيم والإدارة، بما في ذلك سياسة المشتريات؛
- رصد التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- استعراض المقترحات المتعلقة بهيكل ووظائف المكاتب الميدانية؛
- استعراض التقدم المحرز في الأخذ بإطار إدارة المخاطر على مستوى المنظمة؛
- استعراض اختصاصات لجنة المبادئ الأخلاقية والتقارير التي ستصدر عنها، حسب الاقتضاء؛
- استعراض تقييم الخدمات اللغوية في المنظمة.

أساليب العمل:

- الاتصالات المتواترة والمنتظمة مع المدير العام المساعد المسؤول عن إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية والوحدات المعنية الأخرى؛
- التعاون الوثيق مع لجنة البرنامج؛
- التعاون الوثيق مع الرئيس المستقل للمجلس؛
- الاستئناس بمداولات لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل؛
- العمل في سياق المشورة المقدمة من المؤتمرات الإقليمية.

خامساً- الرقابة

النتائج: استناد مشورة المجلس وقراراته بشأن مسائل الرقابة الداخلية والخارجية استناداً قوياً إلى توجيهات لجنة المالية والتوصيات الصادرة عنها.

المؤشرات والغايات

- المصادقة في تقرير المجلس على توصيات لجنة المالية بشأن المراجعة الداخلية والخارجية؛
- المصادقة في تقرير المجلس على توصيات لجنة المالية بشأن الإبلاغ عن التنفيذ؛
- استناد تعيين المجلس أو إعادة تعيينه للمراجع الخارجي إلى توصيات لجنة المالية.

المخرجات: رفع توصيات واضحة ودقيقة وتوافقية

الأنشطة:

- استعراض نظام الرصد والإبلاغ المستند إلى النتائج؛
- تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي؛
- الاستعراض السنوي لأنشطة مكتب المفتش العام؛
- استعراض التقرير السنوي للجنة المراجعة في المنظمة؛
- مراقبة عملية التجديد للمراجع الخارجي المعين، و/أو تعيين مراجع خارجي جديد، وتقديم توصيات محددة إلى المجلس بناء على ذلك؛
- استعراض التقارير ذات الصلة التي تضعها وحدة التفتيش المشترك للأمم المتحدة.

أساليب العمل:

- الاتصالات المنتظمة مع مكتب المفتش العام والوحدات المعنية الأخرى؛
- التعاون الوثيق مع المراجع الخارجي؛
- التعاون الوثيق مع لجنة البرنامج؛

سادساً- تخطيط الموارد المالية وموارد الميزانية للمنظمة

النتائج: أخذ المجلس في اعتباره توصيات وتوجيهات اللجنة المالية في المشورة التي يسديها والقرارات التي يتخذها بشأن الاقتراحات المتعلقة بمسائل تخطيط المالية والميزانية

المؤشرات والغايات:

- إصدار لجنة المالية توصيات وتوجيهات فنية سليمة للمجلس بشأن الالتزامات الخاصة بالموظفين وتجديد الاحتياطات لكي يدرجها في توصياته إلى المؤتمر؛
- إصدار لجنة المالية توصيات وتوجيهات فنية سليمة للمجلس بشأن الصياغة المستندة إلى النتائج ومستويات التمويل الإجمالية في الخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية بالنسبة إلى الهدف الوظيفي "ذال" (الإدارة الكفؤة والفعالة) والهدف الوظيفي "حاء-4" (التعاون الفعال مع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة)؛
- إصدار لجنة المالية توصيات وتوجيهات فنية سليمة للمجلس بشأن التعديلات في برنامج العمل لكي يدرجها في توصياته إلى المؤتمر.

المخرجات :

رفع توصيات فنية واضحة ودقيقة ، مشفوعة بطائفة من الخيارات المحددة بشكل جيد لينظر فيها المجلس ، حيثما اقتضى الأمر ذلك .

الأنشطة :

- تقييم حالة الالتزامات غير الممولة ، لا سيما الالتزامات المتعلقة بالموظفين بما فيها التزامات التغطية الطبية ما بعد الخدمة ؛
- تقييم متطلبات تمويل احتياطات المنظمة وإعادة النظر فيها ؛
- تقييم الحاجة إلى تسوية برنامج العمل لمراعاة المكاسب الإضافية غير المحددة الناتجة عن زيادة الكفاءة والوفورات المحققة لمرة واحدة ؛
- استعراض حالة تعبئة الموارد والتمويل من خارج الميزانية .

أساليب العمل :

- الاتصالات المنتظمة مع المدير العام المساعد المسؤول عن إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية ، ومدير مكتب الاستراتيجية والتخطيط ، والوحدات المعنية الأخرى ؛
- التعاون الوثيق مع لجنة البرنامج ، بما في ذلك التعاون بشأن تسوية برنامج العمل وصياغة الخطة المتوسطة الأجل /برنامج العمل والميزانية ؛
- التعاون الوثيق مع الرئيس المستقل للمجلس ؛
- الاستشارة بمداومات لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل والعمل في سياق المشورة المقدمة من المؤتمرات الإقليمية .

سابعاً - أساليب العمل المحسنة وكفاءة لجنة المالية

النتائج : عمل لجنة المالية بطريقة استباقية وشاملة كفؤة وقيامها بدور قوي في مجال إسداء المشورة .

المؤشرات والغايات :

- إدراج جداول أعمال اجتماعات لجنة المالية باستمرار في هيكل الحوكمة الشامل للمنظمة ؛
- تركيز جداول أعمال لجنة المالية على قضايا استراتيجية محدودة ؛
- اتساق تقارير لجنة المالية هيكلياً مع المقاطع ذات الصلة من جدول أعمال المجلس ، الأمر الذي يمكن المجلس من أن يحدد ، بوضوح ، القرارات والتوصيات ذات الصلة ؛
- إعداد تقارير لجنة المالية بطريقة تتسم بالكفاءة لكفالة الاستخدام الأمثل للوقت والموارد المتاحة خلال دورات اللجنة .

المخرجات:

- رفع توصيات واضحة ودقيقة وتوافقية؛
- وضع برنامج عمل متعدد السنوات للجنة المالية.

الأنشطة:

- استكمال وضع برنامج عمل متعدد السنوات للجنة المالية؛
- الإبلاغ عن الإنجازات المحققة مقابل غايات البرنامج المتعدد السنوات في نهاية فترة السنتين؛
- تعزيز اللجوء إلى عقد اجتماعات مشتركة مع لجنة البرنامج؛
- الاستعراض المستمر لأساليب عمل لجنة المالية، بما في ذلك بحث المسائل عن طريق اجتماعات (افتراضية).

أساليب العمل:

- إسناد الأولوية للمسائل الاستراتيجية عند صياغة جداول أعمال لجنة المالية؛
- حسن إعداد الوثائق الخاصة ببنود جداول الأعمال من قبل الأمانة؛
- الطلب إلى الأمانة تقديم عروض مقتضبة ومجدية عن بنود جداول الأعمال؛
- اتسام مداولات لجنة المالية بالاقتراب والجدوى؛
- عقد اجتماعات مشتركة والتعاون بصورة وثيقة مع لجنة البرنامج؛
- إجراء مشاورات غير رسمية بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات؛
- إجراء مشاورات غير رسمية بين الأعضاء في ما بين الدورات؛
- التعاون الوثيق مع الرئيس المستقل للمجلس؛
- العمل في سياق قرارات ومشورة الأجهزة الرئاسية الأخرى، بما في ذلك لجنة الشؤون الدستورية والقانونية.

الملحق الثالث وثائق المعلومات

عُرِضَت الوثائق التالية على الدورة الخامسة والثلاثين بعد المائة للجنة المالية للإحاطة فقط:

- الحسابات المراجعة - صندوق التسليف والادخار في المنظمة لعام 2009 (الوثيقة FC 135/INF/2)
- توصيات وقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة (بما في ذلك التغييرات في جداول المرتبات والبدلات) (الوثيقة FC 135/INF/3)
- تقرير وحدة التفتيش المشتركة في الأمم المتحدة
- التنفيذ الوطني لمشاريع التعاون التقني (JIU/REP/2008/4) (الوثيقة FC 135/INF/4)